دعا إلى مواجهته بالتأسيس لاقتصاد منتج مقاوم قليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وإعادة تأهيل محركات الإنتاج المختلفة المحلية

أنزور لـ«الوطن»: قانون «قيصر» يستهدف كل المدنيين من الشعب السوري

| موفق محمد

اعتبر نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنزور أن ما يسمى «قانون قيصر» الذي وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بذريعة حماية المدنيين في سورية، «لا يستهدف إلا كل المدنيين من الشعب السوري»، داعياً إلى مواجهته من خلال التأسيس لاقتصاد منتج مقاوم قليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وإعادة تأهيل محركات الإنتاج المختلفة المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أنزور أن هذا القانون يأتي بعد عدة إجراءات قسرية أحادية الجانب اتخذتها أميركا ضد سورية وكذلك دول أوروبية وعربية.

وفي رسالة واضحة بأن الإدارة الأميركية ذاهبة إلى الذروة في حربها الإرهابية على سورية بشقها الاقتصادي، وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب نهاية الأسبوع الماضي على ما يسمى «قانون قيصر» بذريعة حماية المدنيين في سورية، في عربدة أميركية جديدة على السوريين ومستقبلهم، تكشف حقيقة الغرب اللا إنساني، وذلك بعد أن صدق عليه الكونغرس الأميركي بمجلسيه النواب والشيوخ.

وقال أنزور رداً على سؤال حول كيف يمكن لسورية مواجهة هذا القانون: «صحيح أن الولايات المتحده مازالت تتحكم بحركة المال العالمية إلا أن أقنية مختلفة قد تحررت من هذا الاحتكار وبغض النظر عن صحة المثال (كوبا، كوريا، روسيا، سوريه ذاتها)، كل هذا قد يمكننا من التأسيس لاقتصاد منتج مقاوم قليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وإعادة تأهيل محركات الإنتاج المختلفة المحلية على حواملها المؤسسية المختلفة من صناعة متكاملة مع الزراعة وتقديم ما يلزم لها من خدمات.

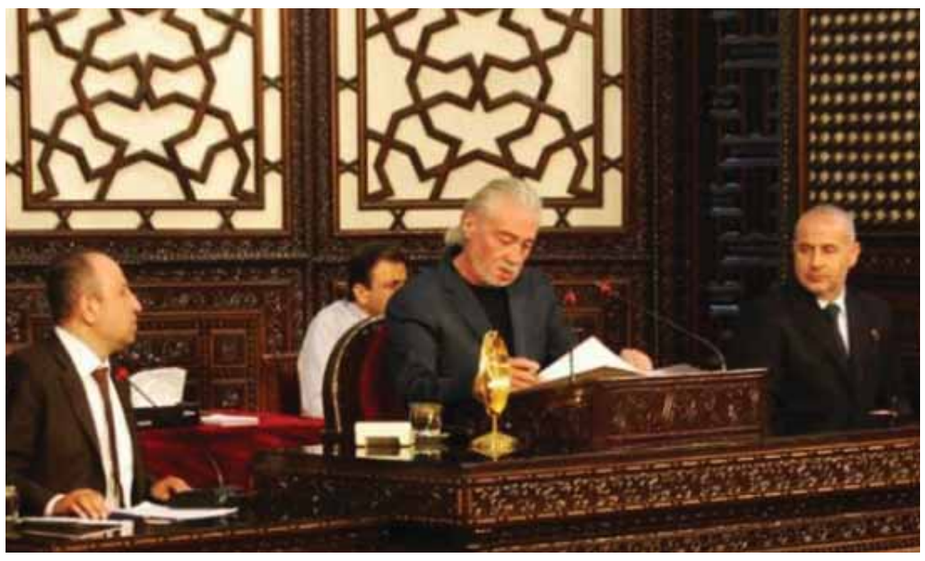

نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنزور (عن الإنترنت – أرشيف)

ولفت أنزور إلى أن الرئيس بشار الأسد كان قد أشار بشديد الوضوح إلى التركيز على القطاع متناهي الصغر والصغير والذي لا بد من إيجاد برامج معلنة ومتكاملة له في سياسة الحكومة، حينها لن يكون لهذا الحصار الذي يزداد جوراً ذاك التأثير على بلدنا، علماً أنه في النص جاء لحماية المدنيين وهو لا يستهدف إلا كل المدنيين من الشعب السوري.

وحول ما يمكن أن يقدمه حلفاء سورية لها لمواجهة هذا القانون وكل الإجراءات القسرية أحادية الجانب، قال أنزور: «عندما يتعزز التبادل التجاري وتتكامل السياسات الاقتصادية ويصبح الفرد في هذه الدول لا ينتظر من الغرب السلع والتسهيلات، عندها يمكننا أن نقول: إن تأثير هذا التحالف قد أصبح له ظل فعلي على الأرض، وهذا ممكن وبحاجة ليس لإرادات حقيقية فقط بل لإدارات تحاكي هذه الإرادات».

وإن كان يمكن لهذا القانون والإجراءات القسرية أن تؤثر على الوضع في سورية وخصوصاً أنه يأتي في وقت يواصل فيه الجيش العربي السوري وحلفاؤه الحرب على الإرهاب ويحققون انتصارات متتالية قال أنزور: «لا أعتقد أن تأثيره يكمن أن يكون إلى هذا الحد، وقد نوهنا إلى أن خلق بدائل هي التي يمكنها من تخفيف آثاره».

ورداً على سؤال إن كان هذا القانون يمكن له أن يؤثر على العملية السياسية خصوصاً منها أعمال اللجنة الدستورية، قال أنزور: «كانوا على الدوام يطالبوننا بعملية سياسية كمدخل للحل السياسي، وها هي اللجنة الدستورية قد بدأت أعمالها، متسائلاً: أليس من العجيب أن يزداد الحصار عبر «سيزر» أو غيره في حين بدأت العملية التي ادعوا سابقاً حرصهم عليها ورغبتهم بها.

وأضاف: «نشكر الله أن رغبة الدولة السورية بعملية سياسية هي رغبة داخلية وليست تابعة لأجندات خارجية، وإلا كان من المنطقي أن تتفجر فوراً هذه العملية على ضوء هذه التصرفات الأميركية، لذلك أعتقد أن تأثيرها سيكون بالحدود الدنيا».

وإن كان هناك رابط في التوقيت بين المصادقة على هذا القانون والاضطرابات في الدول المجاورة قال أنزور: «بطبيعة الحال أجد أن الارتباط عضوي للأسف، صحيح أن الذي يجري في المحيط كثير منه داخلي محض، ولكن أي عاقل يلاحظ تأثيره علينا وخاصة في الموضوع الاقتصادي وفي حركة رؤوس المال، لذلك طبعاً هناك ارتباط عضوي للأسف، لا بد من الاستفادة منها في إعادة جذب الرؤوس السورية ولاحقاً أموالهم إلى داخل وطنهم وتعزيز الثقة، نعم الثقة بالمصارف السورية، منطقة حرة أو داخل سورية، لإعادة ضخها في شرايين الاقتصاد الوطني وهذا ممكن».

وبعد توقيع ترامب للقانون الذي جاء ضمن مشروع قانون ميزانية الدفاع لعام ٢٠٢٠ زعم وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في بيان نشر على موقع الوزارة، أن هذا القانون يمنح السلطات الأميركية «أدوات للمساعدة في إنهاء النزاع المروع المستمر».

ومتجاهلاً دور بلاده الأبرز فيما يحصل في سورية من جرائم منذ أكثر من ثماني سنوات عبر دعمها للإرهاب والإرهابيين ذكر بومبيو أن «القانون يقضي بمعاقبة المسؤولين عن قتل المدنيين على نطاق واسع والفظائع العديدة المرتكبة في سورية، لاسيما باستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة الهمجية».

بومبيو كان شفافاً للغاية في توضيحه أن «قانون قيصر» ينص على فرض عقوبات وقيود على هؤلاء الذين يقدمون دعماً إلى مسؤولين في الحكومة السورية، في إشارة إلى الدول الداعمة لسورية في حربها على الإرهاب.

وأشار وزير الخارجية الأميركي إلى أن القانون يهدف إلى حرمان الحكومة السورية من الموارد المالية التي تستفيد منها لما سماه «تغذية حملة العنف والتدمير التي أودت بأرواح مئات آلاف المدنيين»، علماً أن التحالف الدولي المزعوم الذي تقوده بلاده ضد تنظيم «داعش» الإرهابي وبإقرار الكثير من الدراسات كانت أعداد ضحاياه من المدنيين أكثر ممن قتلوا من التنظيم.

قولاً واحداً

المسألة الإنسانية سياسياً

مازن بلال

مع استخدام روسيا والصين لحق النقض في مجلس الأمن ضد قرار يخص المساعدات الإنسانية لسورية عبر الحدود، فإنهما تثبتان شكلاً للعلاقات الدولية يتجاوز ما تم اعتماده منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين؛ عندما أصبح التدخل الإنساني جزءاً من الآليات الدولية لفرض واقع سياسي مختلف، وآخر تجربة في هذا الإطار حدثت في ليبيا، وأدت عملياً لتبديل الكثير من المعطيات وإشعال حالة الفوضى.

بالتأكيد فإن مسألة الوضع الإنساني تشكل عقدة أساسية في العلاقات الدولية، ومجال صراع واضح عبرت عنه الأزمة السورية منذ بدايتها، فالعلاقات الدولية قدمت نموذجاً في بداية التسعينيات لعمليات التدخل الإنساني في يوغوسلافيا والصومال وغيرها، وبغض النظر عن النتائج المباشرة لهذه التدخلات، لكنها على المستوى السياسي كانت تقوم على تصفية التكوينات السياسية التي رافقت الحرب الباردة.

عملياً فإن التجربة الدولية في سورية تعرضت لانتكاسة أولية في الرابع من تشرين الأول عام ٢٠١١، فهذا التاريخ كان فاصلاً بشأن السياسة الدولية، حيث مثل الفيتو الروسي ضد قرار بفرض عقوبات على الحكومة السورية اعتراضاً على استخدام الشرعية الدولية، واستخداماً كغطاء لخلق تداعيات تفرض في النهاية تدخلاً عسكرياً بغطاء إنساني، ومع استمرار روسيا والصين لاستخدام حق النقض بخصوص الأزمة السورية برزت مسألتان:

– الأولى هي عدم القدرة الدولية على اعتماد معايير موحدة بشأن السياسة تجاه مناطق الأزمات، فالعقوبات أصبحت خارج إطار مجلس الأمن، وهذا الأمر قدم عالماً مختلفاً ومنقسماً رغم وجود الجميع ضمن منظمة دولية واحدة هي الأمم المتحدة.

العقوبات خارج المنظمة الدولية ربما كانت أقسى، وأدت لعرقلة الكثير من العمليات الاقتصادية التي تخص المواطن السوري، ولكنها في الوقت ذاته ساعدت على خلق هوامش عريضة في التعامل السياسي، فنموذج إخراج سورية من الجامعة العربية لم يتكرر في الأمم المتحدة، واستمرار عدد كبير من السفارات في دمشق أوضح أن الآليات الدولية باتت تخضع للصراع الذي فرضته روسيا منذ أول فيتو استخدمته بخصوص الأزمة السورية.

– المسألة الثانية شكلتها تدريجيا العقوبات التي اتخذت بشكل إفرادي ضد سورية، فرغم أنها طالت الحكومة السورية، لكنها في المقابل كانت تسعى إلى تقييد حركة الاقتصاد لبعض الدول مثل روسيا وإيران وحتى الصين.

الشكل الذي فرضته موسكو في التعامل مع تعقيدات السياسة الدولية بشأن الوضع الإنساني لم توجد بعد حلولاً للكثير من المسائل، فالسوق الدولية غير قادرة على تجاوز القرارات الأميركية على وجه التحديد، وفي الوقت نفسه فإن الكتلتين الفاعلتين في هذا الأمر: روسيا والصين، لا تستطيعان إيجاد فصل مطلق في المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وظهرت المشكلة بوضوح عندما تم طرح «إعادة الإعمار» في سورية، حيث احتاجت روسيا إلى غطاء شرعي للتعامل مع هذا الأمر، ولم تستطيع توفير هذا الغطاء رغم كل الجهود الدبلوماسية.

تعرف الولايات المتحدة أن «قانون قيصر» لن يؤدي لنتائج واضحة ما لم يتم دعمه بقرارات دولية، وهذا الأمر يعقد ليس فقط من التأثير الاقتصادي بل من إمكانية التوصل لحلول سياسية، لأن واشنطن ستبقى متمسكة بأوراقها السياسية ما دامت غير قادرة على فرض حصار اقتصادي بشرعية دولية.

المراحل القادمة لن تشهد تحولات كثيرة، فالأزمات بما فيها الأزمة السورية تتم محاصرتها اقتصادياً، وفي الوقت نفسه يتم خلق صعوبات أمام قدرة البعض على التحرك في الهامش السياسي الذي فرضه واقع انقسام العالم، فالحلول لن تتشكل سريعاً عبر غطاء دولي، وهو ما يفرض حلولاً محلية وإقليمية متعددة، وهذا الاستحقاق سيبقى في المرحلة الحالية سمة ربما على السوريين مواجهته مهما تعقدت الظروف الدولية.

«أرامكو» السعودية تنفي أي نشاط لها في سورية

| الوطن

نفت شركة «أرامكو» السعودية الأنباء التي تحدثت مؤخراً عن وصول مستشارين وخبراء وآليات تابعة لها إلى حقل العمر النفطي في محافظة دير الزور السورية.

وجاء في رسالة إلكترونية لمكتب العلاقات الإعلامية للشركة في رسالة إلكترونية نقلها موقع «عنب بلدي» المعارض: «نؤكد لكم أن أرامكو السعودية لا تشارك في أي أعمال تتعلق بالتنقيب والإنتاج أو أي أنشطة استثمارية أخرى في سورية».

والأسبوع الماضي، ذكرت وكالة «الأناضول» التركية، أن ١٥ مهندساً مصرياً وسعودياً وصلوا إلى حقل «العمر» النفطي الخاضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية التي تحتل حقول النفط في تلك المناطق وتسرق إنتاجها.

وأشارت الوكالة حينها إلى أن مجموعة المهندسين والتقنيين وصلت إلى المنطقة يوم ١٣ من الشهر الحالي، على متن طائرات مروحية أميركية، ومهمتها هي تأهيل الحقل وزيادة إنتاجه من النفط، وتدريب العاملين فيه.

كما تحدثت في اليوم التالي شبكة «دير الزور ٢٤» المحلية المعارضة عن وصول بعثة رسمية لشركة «أرامكو» إلى حقل العمر النفطي، وقالت: «بدأت أرامكو تأخذ خطوات عملية لاستثمار النفط وذلك عبر عقود توقعها أرامكو مع الحكومة الأميركية التي تسيطر قواتها على أغلبية حقول النفط والغاز شمال شرق سورية».

ويعتبر حقل العمر الواقع في الريف الشرقي لدير الزور أكبر حقول النفط في سورية، وبلغ إنتاجه قبل اندلاع الأحداث في سورية نحو ٣٠ ألف برميل يومياً.

عربات الإرهابيين المفخخة لإعاقة التقدم لم تنفعهم وتم تدميرها قبل بلوغها أهدافها

الجيش يكتسح الإرهابيين في إدلب ويستعيد ١٥ قرية

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

بعد وقت قصير من استئناف عملياته العسكرية شمال البلاد، اكتسح الجيش العربي السوري التنظيمات الإرهابية في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وتقدم بشكل سريع مستعيداً السيطرة الكاملة على ١٥ قرية، بعد معارك ضارية مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه بمؤازرة الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة والصواريخ، والذين تكبدوا خسائر فادحة بالأرواح والعتاد والمعدات.

وبيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن العربات المفخخة التي استخدمها الإرهابيون في إعاقتهم تقدم الجيش لم تنفعهم، فقد دمرها بواسل الجيش قبل بلوغها أهدافها وتابعوا سيطرتهم على تلال وقرى جديدة أضيفت إلى ما حرروه من قبضة الإرهابيين منذ بدء العملية العسكرية بريف إدلب الجنوبي الشرقي.

وقال المصدر: في ريف إدلب الجنوبي الشرقي تتساقط القرى والتحصينات أمام قواتنا كورق الشجر اليابس»، وأضاف: «قواتنا الآن (ساعة إعداد هذه المادة) على مشارف قريتي التح والصرمان وهما من الدفاعات الأقوى مبدئياً ولكن لا شيء يوقف بواسل الجيش العربي السوري».

وأوضح المصدر، أن الطيران الحربي السوري والروسي شن غارات مكثفة على مواقع الإرهابيين في بلدات وقرى ريفي إدلب الجنوبي الشرقي والشرقي على حين كانت وحدات الجيش تتقدم وتقضي على قطعان الإرهابيين وتحررها من براثنهم.

بموازاة ذلك، أغار الطيران على تحركات المجموعات الإرهابية في قرى مردنين والهلبة والبرج ومعيصرونة وجبل الأربعين بريف إدلب الجنوبي الشرقي.

وبلغ عدد القرى التي انتزعها الجيش من الإرهابيين منذ يوم الخميس ١٥ قرية وهي: «أم جلال، أبو حبة، الخريبة، الربيعة، الشعرة، برنان، سحال، الفرجة، الرفة، تل محو، أم التوينة، العجايز، البريصة، حران، السرج».

ولفت المصدر إلى أن الإرهابيين حاولوا إعاقة تقدم الجيش بالعربات المفخخة التي يقودها انتحاريون وخصوصاً على محور الرفة، ولكن بواسل الجيش تعاملوا معها بالأسلحة المناسبة ودمروها قبل بلوغ أهدافها.

إلى ريف حماة الشمالي الغربي، فقد اعتدى الإرهابيون بعدة قذائف صاروخية على بلدات جورين وناعور جورين وعين سليمو في سهل الغاب الغربي، فردت وحدات الجيش العاملة بالمنطقة بالمدفعية الثقيلة التي دكت بها مواقعهم بقرية العنكاوي محققة فيها إصابات مباشرة.

من جانبها، ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن وحدات الجيش طهرت أمس قريتي المديرسة وأم التينة بعد تدمير مقرات الإرهابيين وتحصيناتهم فيها والقضاء على أعداد كبيرة منهم وفرار الباقي.

ولفتت الوكالة إلى أن وحدات الجيش تابعت عملياتها ضد المجموعات الإرهابية في قرى سمكة وبلسم وقطرة بالريف الجنوبي الشرقي موقعة خسائر في صفوف الإرهابيين.

وأقرت وكالات إعلامية معارضة بأن قوات الجيش سيطرت على قريتي الصيادي وتل دم، بعد اشتباكات مع ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» التابعة للنظام التركي وتنظيم «النصرة» وحلفائه.

في سياق متصل، قال مصدر ميداني وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إن «الجيش السوري بدأ عملياته من محورين الأول، محور سنجار في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، والثاني محور الخوين التابعة لمعرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي».

وتحدث المصدر عن «معارك عنيفة خاضها الجيش السوري ضد مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والجماعات المسلحة المتحالفة معه»، وأضاف: أن «الجيش السوري تمكن خلال هذه المعارك من السيطرة على قرى الخريبة وربيعة وشعرة العجاز على محور إسطبلات وعلى المحور الثاني استعاد قرى وبلدات سحال والرفة والبريصة والفرجة وتل الشيح وام جلال وأبو حبة».

في غضون ذلك، أشار «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، إلى أن العملية العسكرية لقوات الجيش العربي السوري تتواصل في ريف إدلب بدعم كامل من روسيا، حيث تستمر الطائرات الحربية الروسية والسورية بتصعيد ضرباتها الجوية على مواقع التنظيمات الإرهابية في أرياف إدلب الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية.

وفي وقت تنهار مرتزقة النظام التركي تحت ضربات الجيش العربي السوري، ذكر «المرصد» أن عدة أرتال عسكرية تابعة للاحتلال التركي دخلت الأراضي السورية بعد منتصف ليل الجمعة – السبت، لافتاً إلى أن ٩ أرتال على الأقل دخلت عبر معبر كفرلوسين إلى إدلب، كل رتل منها يتألف من ١٠ آليات ومدرعات على الأقل، وتوجهت نحو ريف إدلب الجنوبي.

وأشار «المرصد» إلى أنه من غير المعروف بعد أسباب استقدام الأرتال الكبيرة هذه، «فيما إذا كانت لحماية النقاط التركية مع اقتراب المعارك من البعض منها، أم أن هناك اتفاق لانتشارها بمنطقة ما جنوب شرق إدلب».

ثلاثة اعتداءات إرهابية تستهدف منشآت نفطية في حمص.. وتواصل عمليات توزيع الغاز والمازوت للمواطنين

البرازي لـ«الوطن»: تصرف يائس من أعداء الوطن

| حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن – وكالات

تواصلت عمليات توزيع الغاز للمواطنين منذ صباح أمس في حمص، رغم تعرض ثلاث منشآت نفطية في المحافظة لاعتداءات إرهابية جوية يرجّح أنها تمت عبر طائرات مسيّرة.

وبينما أكد وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أن هذه الاعتداءات هي أحد الفصول الإرهابية للاستهداف الممنهج للقطاع النفطي، اعتبر محافظ حمص طلال البرازي أن هذا الاعتداء الإرهابي هو تصرف يائس من أعداء الوطن بعد انتصارات الجيش العربي السوري المتتالية والانجازات الجديدة التي حققها مؤخراً في كل من حلب وإدلب.

وفي التفاصيل، فقد تعرضت فجر أمس عدد من المنشآت النفطية في حمص وريفها لاعتداءات إرهابية متزامنة طالت مصفاة حمص ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ومحطة الريان للغاز ما تسبب في اندلاع عدة حرائق وإلحاق أضرار مادية في بعض الوحدات الإنتاجية.

وأوضح محافظ حمص في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن الاعتداءات جاءت عن طريق الجو بصواريخ أو طائرات حربية، مشيراً إلى أن التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات هذه الاعتداءات، لافتاً

محافظ حمص طلال البرازي

فرق الاطفاء تخمد الحريق الناجم عن اعتداء ارهابي في مصفاة حمص (سانا)

إلى أن هذه الاعتداءات لم ولن تؤثر في عمليات توزيع مادتي الغاز والمازوت على المواطنين، مبيناً أنه منذ الساعة الـ٦ صباحاً بدأت سيارات الغاز بتحميل واستلام مخصصاتها من أسطوانات الغاز لتوزيعها على الأهالي كما هي العادة.

وأوضح البرازي أنه تمت خسارة إحدى مستوعبات الغاز في مصفاة حمص وتضرر إحدى الوحدات الإنتاجية جراء الاعتداءات، مؤكداً أنه تمت السيطرة على الحريق وتم إخماده بالكامل في ساعات الصباح الباكر، لافتاً إلى أنه توجد هناك خزانات أخرى تكفي لتغطية احتياجات المواطنين، وأن الوحدات الإنتاجية التي تضررت تحتاج إلى بضعة أسابيع لإصلاحها، مشيراً إلى أنه تم استهداف معمل جنوب المنطقة الوسطى أيضاً وتمت السيطرة على النيران والأضرار بسيطة ولا تذكر.

وأشار إلى الجهود الكبيرة والجاهزية التي بذلها وأثبتها عمال الإطفاء للسيطرة على الحريق، لافتاً إلى أن سلسلة الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت المنشآت الحيوية من بداية الحرب حتى الآن سواء كانت بشكل مباشر من العدو أو بشكل غير مباشر عبر وكلائه، هي دليل على أن الحرب مستمرة على الشعب السوري ولم تنته ولم تتوقف وتأخذ شكلها العسكري والسياسي والاقتصادي.

واعتبر البرازي، أن هذا الاعتداء الإرهابي هو تصرف يائس من أعداء الوطن بعد انتصارات الجيش العربي السوري المتتالية والانجازات الجديدة التي حققها مؤخراً في كل من حلب وإدلب.

بدوره، قال غانم في تصريح للصحفيين خلال تفقده المصفاة: إن «الاعتداء تسبب بأضرار في بعض الوحدات الإنتاجية، وأن هذا الاستهداف للمواقع النفطية الثلاثة ممنهج ومتزامن، ما تسبب بأضرار في بعض الوحدات الإنتاجية وخروج عدد من هذه الوحدات في المواقع الثلاثة عن العمل، لافتاً إلى أن الورشات الفنية بدأت بتقييم الأضرار والبدء بأعمال الصيانة والإصلاح بعد السيطرة على الحرائق وإخمادها خلال الساعات الأولى من اندلاعها.

وبيّن غانم، أن العمال في معمل جنوب المنطقة الوسطى عملوا على تجنيب المعمل مشكلة كبيرة من خلال إجراء فني تمثل بتحويل الغاز مباشرة إلى شبكة دون دخوله إلى المعمل.

وقال: «ما شهدناه من اعتداءات، هو أحد فصول الاستهداف الممنهج للقطاع النفطي، الذي كان مستهدفاً بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الحصار طوال فترة الحرب، مؤكداً أن هذا الاعتداء الإرهابي لن يؤثر في الغاز المنزلي وأنه تم رفع الجاهزية للتعامل مع أي اعتداء.

من جهته، أشار مدير عام مصفاة حمص هيثم مسوكر في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن الاعتداء الإرهابي على المصفاة جاء عن طريق الجو عبر طائرات مسيّرة على الأغلب، موضحاً أن الاستهداف كان بخمس قذائف صاروخية بطول نحو ٣٠ سم، إحداها أصابت خزان غاز لا يحوي سوى كمية قليلة جداً من الغاز وأحدثت ثقباً فيه من الأعلى بحوالي ١٠ سم سيتم إصلاحه عبر ترميمه برقعة واستخدامه مجدداً، في حين أصابت قذيفة أخرى أنبوب إحدى الوحدات الإنتاجية بالمصفاة وتمت السيطرة بالكامل على الحريق وإخماده، على حين لم تتسبب بقية القذائف بأي أضرار أخرى.

وأشار مسوكر، إلى أنه تمت إعادة إقلاع الوحدة ١٠٠ الإنتاجية على الفور وبدأت بعملية الإنتاج وستتم متابعة إقلاع بقية الوحدات وحدة تلو الأخرى.

وأوضح مدير الدفاع المدني بحمص العميد نضال محلا في تصريح لـ«الوطن»، أنه تم إخماد الحريق الذي اندلع ضمن وحدة تحصيل الإنتاج خلال أقل من ساعتين بعد السيطرة عليه وتبريد كامل المنطقة المتضررة ومحيطها، ومتابعة إطفاء الحريق الذي اندلع في خزان الغاز أيضاً والسيطرة عليه بعد نحو ٥ ساعات من الاشتعال، في حين تمت المباشرة على الفور بعمليات تبريد الخزان المتضرر وكامل الخزانات المحيطة بمكان الحريق.

من جانبه، قال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، رامي عبد الرحمن حسب وكالة «أ ف ب»: إنه جرى استهداف المنشآت الثلاث بطائرات مسيّرة، مرجحاً أن يكون تنظيم داعش خلفها.

تأتي هذه الاعتداءات الإرهابية على المنشآت النفطية في الوقت الذي تمارس فيه الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع النظام التركي سرقة موصوفة للنفط والغاز السوري في منطقة الجزيرة وتفرض فيه واشنطن إجراءات قسرية وحصاراً على الشعب السوري.